

Distr.: General
18 August 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الدورة السادسة

سانت بطرسبرغ، الاتحاد الروسي، ٢-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*
المنع

حالة تنفيذ قرار المؤتمر ٦/٥، المعنون "القطاع الخاص"

تقرير الأمانة

أولاً - مقدمة

١ - أبدى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في دورته الخامسة، التي عُقدت في بنما من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، إدراكاً واسع النطاق لما للفساد من تأثير شديد على القطاع الخاص، ولما للقطاع الخاص من دور حيوي في مكافحة الفساد. واعتمد المؤتمر القرار ٦/٥، المعنون "القطاع الخاص"، وهي المرة الأولى التي يكون فيها القطاع الخاص موضع التركيز في قرار منفصل صادر عن المؤتمر. وقد حثّ القرار الدول الأطراف على اتخاذ تدابير وقائية، إذ شجّعها بشدة على تعزيز الوعي في جميع أوساط القطاع بشأن الحاجة إلى إرساء وتنفيذ قواعد أخلاقية مناهضة للفساد وبرامج للامتثال لها؛ وعلى إشراك أوساط الأعمال التجارية في منع الفساد؛ والعمل على زيادة الحوار والتعاون بين القطاعين العام والخاص في جهود مكافحة الفساد.

٢ - كما شدّد على أهمية مشاركة القطاع الخاص في منع الفساد في القرار ٤/٥، المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد"، الذي طلب فيه المؤتمر إلى الدول الأطراف أن تُرَوِّج،

* CAC/COSP/2015/1.



حيثما كان مناسباً، لتدريب وتنقيف العاملين في القطاع الخاص في سبيل منع الفساد، وأن تعزز شفافية الشخصيات الاعتبارية، بما في ذلك تبادل الممارسات الجيدة في مجال استبانة أصحاب حق الانتفاع بالهياكل القانونية المستخدمة في ارتكاب جرائم الفساد أو إخفاء أو نقل عائداتها.

٣- ويسعى مكتب المخدرات والجريمة إلى تمكين القطاع الخاص من اعتماد سياسات لمكافحة الفساد تتوافق مع أحكام الاتفاقية، ومن وضع الضوابط اللازمة لتدعيم الشفافية والمساءلة. وفي هذا الصدد، قام مكتب المخدرات والجريمة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي بنشر دليل عنوانه: "Anti-Corruption Ethics and Compliance Handbook for Business" (دليل أخلاقيات مكافحة الفساد والامتثال لها في قطاع الأعمال)، وهو متاح باللغتين الإسبانية والإنكليزية. وتكملةً لهذا الدليل، أنجز المكتب أيضاً وضع الصيغة النهائية لدليل آخر عنوانه "An Anti-Corruption Ethics and Compliance Programme for Business: a Practical Guide" (برنامج أخلاقيات مكافحة الفساد والامتثال لها في قطاع الأعمال: دليل عملي)، استُهل توزيعه في بنما أثناء دورة المؤتمر الخامسة. وهذا الدليل متاح باللغات الإسبانية والإنكليزية والروسية والفرنسية.

٤- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، شارك المكتب في برنامج بثٍ شبكي، عنوانه "أهمية أخلاقيات مكافحة الفساد والامتثال لها: أدوات جديدة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي". وتولّى تنظيم البرنامج المعهد الاستشاري التابع لشركة KPMG. وأتاح البرنامج لمشاهديه فرصة للتعرف على أهمية الممارسات الفضلى في مجال مكافحة الفساد والامتثال لأخلاقياتها وعلى كيفية الاستفادة من تلك الممارسات في تعزيز البرامج.

٥- ونشر مكتب المخدرات والجريمة دليلاً مشفوعاً بقائمة مرجعية خاصة بمنع الفساد تحت عنوان "A Strategy for Safeguarding against Corruption in Major Public Events" (استراتيجية لاتخاذ تدابير احترازية ضد الفساد في الأحداث الجماهيرية الكبرى). ويجري تكييف الدليل والقائمة المرجعية ليأخذ شكل برنامج تدريبي من شأنه أن يزود جميع أصحاب المصلحة بالمعارف والأدوات اللازمة للتصدّي لخطر الفساد لدى تنظيم أيّ حدث جماهيري كبير، بما يتوافق مع الممارسات الدولية الجيدة.

اتفاق الأمم المتحدة العالمي

٦- يحافظ مكتب المخدرات والجريمة على شراكته مع اتفاق الأمم المتحدة العالمي بهدف الترويج لتنفيذ المبدأ العاشر من الاتفاق العالمي، الذي ينص على أنّه "يتعين على المؤسسات التجارية مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما فيها الابتزاز والرشو".

٧- ويواصل مكتب المخدرات والجريمة والاتفاق العالمي تعاونهما بشأن أداة التعلّم الإلكتروني التفاعلية لصالح القطاع الخاص، والتي تُسمى بأداة مكافحة الفساد. ومنذ بدء استعمال هذه الأداة في شباط/فبراير ٢٠١٢، بلغ عدد مستعمليها عبر الإنترنت قرابة ٢٠٠.٠٠٠ مستعمل. وفي آذار/مارس ٢٠١٣، أُضيف إلى أداة التعلّم الإلكتروني برنامج لإصدار الشهادات؛ ومنذ ذلك الوقت، بلغ عدد الأشخاص الذين سجلوا أنفسهم للالتحاق بدورة التعلّم الإلكتروني وتلقوا شهادة بعد إتمام الدورة أكثر من ٢٥.٠٠٠ شخص.

٨- وقد تُرجمت الأداة بموارد داخلية وبدعم من القطاع الخاص، وهي متاحة الآن بلغات عديدة، منها الإسبانية والألمانية والإندونيسية والإنكليزية والأوكرانية والبلغارية والبرتغالية والتركية والداغركية والروسية والسويدية والصينية والعربية والفرنسية والفنلندية والكورية والنرويجية واليونانية. وسوف تصدر قريباً صيغاً للأداة بعدة لغات أخرى، منها الإستونية والإيطالية والتشيكية واللاتفية والليتوانية والهنغارية.

٩- وتكميلاً لجهود المكتب الرامية إلى استبانة الممارسات الجيدة في تنظيم الأحداث الجماهيرية الكبرى، أصبح المكتب عضواً في الفريق العامل الفرعي التابع للاتفاق العالمي والمعني برعاية الأنشطة الرياضية وضيافة المناسبات المتصلة بالرياضة. وقد أعدّ الفريق العامل دليلاً عنوانه "مكافحة الفساد في رعاية الأنشطة الرياضية وضيافتها: دليل عملي للشركات"، من أجل مساعدة الشركات على التصديّ لمخاطر الفساد المرتبطة بتلك المجالات.

١٠- وشارك مكتب المخدرات والجريمة في مناظرة حول تسهيل عمليات الدفع: رشى صغيرة، تحديات كبيرة، عُقدت أثناء الاجتماع الخامس عشر للفريق العامل التابع للاتفاق العالمي والمعني للمبدأ العاشر المتعلق بمكافحة الفساد، الذي عقد في نيويورك في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

١١- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، قدّم مكتب المخدرات والجريمة عرضاً للعمل الذي اضطلع به مع القطاع الخاص أثناء حدث يتعلق بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، نظّمته شبكة "Global Compact Network Hellas".

١٢- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، عمّل مكتب المخدرات والجريمة كشريك منظمّ للملتقى الأمم المتحدة المعني بالقطاع الخاص لعام ٢٠١٥، الذي ركّز على دور القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد صُمّم هذا الملتقى التفاعلي، الذي عُقد في سياق تنظيم مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من أجل زيادة فهم الجهود التي يبذلها

القطاع الخاص والمجتمع المدني. وأتاح الملتقى للقطاع الخاص منصة يُعلن فيها عن الأهداف البعيدة الأجل والشراكات التي سُنسهم إسهاماً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة للجميع.

١٣- وطوال الفترة المشمولة بهذا التقرير، قدّم مكتب المخدّرات والجريمة دعماً لمختلف أنشطة "التحالف من أجل النزاهة"، وهو مبادرة متعددة الجهات ذات المصلحة مدعومة من قطاع الأعمال أطلقتها شركات متعددة الجنسيات ومنظمات مجتمع مدني ومنظمات سياسية ومؤسسات دولية وتتولى تنسيقها شبكة "Global Compact Network Germany"، بدعم من وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا.

مجموعة العشرين ومنتدى مجموعة العشرين المعني بقطاع الأعمال

١٤- نَبّه مكتب المخدّرات والجريمة، بصفته مراقباً لدى مجموعة العشرين، إلى أهمية ومنافع التصديق على اتفاقية مكافحة الفساد أثناء اجتماعات الفريق العامل التابع لمجموعة العشرين والمعني بمكافحة الفساد، وكذلك أثناء الدورتين الرابعة والخامسة للمؤتمر السنوي الرفيع المستوى للحكومات وقطاعات الأعمال في مجموعة العشرين المعني بمكافحة الفساد. كما أسهم المكتب في خطة عمل مجموعة العشرين بشأن مكافحة الفساد لعامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، التي عاود فيها قادة دول المجموعة تأكيد التزامهم بالتصديق على اتفاقية مكافحة الفساد وتنفيذها وبتجريم رشو الأجانب وبالتعاون مع الدول الأخرى على التحقيق في جرائم الفساد وملاحقة مرتكبيها ورد عائداتها. وإلى جانب ذلك، أسهم المكتب في خطة مجموعة العشرين التنفيذية لمكافحة الفساد لعامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، التي تحدد ما يتعين اتخاذه من تدابير وما يُرتَقَب إنجازُه من نتائج. كما أسهم المكتب إسهاماً فاعلاً في صوغ مبادئ مجموعة العشرين المتعلقة بتعزيز النزاهة في الاشتراء العمومي ومبادئ مجموعة العشرين الرفيعة المستوى بشأن شفافية الملكية الانتفاعية ومبادئ أخرى.

١٥- وفي إطار الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد والتابع لمنتدى مجموعة العشرين لقطاعات الأعمال (اختصاراً: "المنتدى")، أسهم المكتب في تحديد أولويات المنتدى وصوغ توصيات رئيسية بشأن تدابير فردية وجماعية من جانب حكومات وقطاعات أعمال من دول أعضاء في مجموعة العشرين ودول أخرى. وقد طلبت قطاعات الأعمال من الفريق العامل المذكور أعلاه أن يركز على مسائل الملكية الانتفاعية والاشتراء العمومي والإبلاغ الذاتي طوعياً وبناء القدرات في الإدارات العمومية.

١٦- ومن أجل مناقشة مسوّدة للدراسة الأولية التي سيعدها المنتدى بشأن عمليات التطوير التي يمكن إجراؤها لتعزيز دور القطاع الخاص في مكافحة الفساد ضمن سياق

الأعمال التجارية على الصعيد العالمي، نُظِّم في بنما أثناء دورة المؤتمر الخامسة حدث خاص عُقد في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وركزت المناقشات على المواضيع الرئيسية المتمثلة في الضبط الذاتي والإبلاغ الذاتي والتعاون. وناقش المشاركون سبل التعبير عن الاعتراف بجهود الشركات في الإبلاغ الذاتي، وبحثوا في مسألة تنسيق التسويات في مختلف البلدان. وشدّدوا على أنّ مكافحة الفساد تتطلب علاقة وثيقة بين الشركات والدولة، وأنّ هناك حاجة إلى المضي في استكشاف مجموعة الأدوات التي يمكن أن تساعد الدول والشركات على العمل معاً بصورة أوثق من أجل منع الفساد وكبح جماحه.

المنتدى الاقتصادي العالمي

١٧ - تربط مكتب المخدّرات والجريمة علاقة متينة بالمنتدى الاقتصادي العالمي، وخصوصاً مبادرة الشراكة من أجل مكافحة الفساد التابعة له، من خلال المشاركة في اجتماعات فرقة العمل التابعة للمبادرة وتقديم عروض إيضاحية عن عمل المكتب مع القطاع الخاص. ووفّر المكتب خبرات فنية لمجلس خطة العمل العالمية المعني بالشفافية ومكافحة الفساد وإلى المجلس الجامع المعني بالاقتصاد غير المشروع. كما شارك المكتب في جميع جلسات العمل التي عقدها الفريق العامل المعني بمراجعة المبادئ التابع للمبادرة. وقد استعرض الفريق العامل المبادئ العالمية لمكافحة الرشوة، التي وضعتها المبادرة (في عام ٢٠٠٤) وأعاد تأكيدها، واستكشف الكيفية التي يمكن بها لتلك المبادئ أن تساعد الشركات على تدعيم التزامها بالمبادرات الخاصة بالامتثال ومكافحة الفساد، مع إشراك مسؤولي الشركات التنفيذيين على أعلى المستويات.

١٨ - واستهل مكتب المخدّرات والجريمة ومبادرة الشراكة من أجل مكافحة الفساد استقصاءً عالمياً للمواصلة استكشاف آراء جيل الألفية بشأن الشفافية والفساد واكتساب فهم أعمق لتأثير الفساد على أفراد ذلك الجيل ومجتمعهم المحلية. وقد أُجري هذا الاستقصاء، الذي أُعد بالتعاون مع شركة APCO Worldwide، في الفترة من ١٨ أيلول/سبتمبر إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وشارك في الاستقصاء، الذي كان عنوانه "تأثير الفساد: وجهات نظر من أفواه جيل الألفية"، ١٠٨٩ شخصاً من ١٠٢ بلداً. ونُشرت نتائج الاستقصاء في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

مبادرة "سيمنز" للنزاهة

١٩ - نفذ مكتب المخدّرات والجريمة، بدعم من مبادرة "سيمنز" للنزاهة، ثلاثة مشاريع تتعلق بشراكات بين القطاعين العام والخاص. وقد أُعد المشروع الأول، وهو برنامج توعية وتواصل، موجّه إلى القطاع الخاص، من أجل الترويج للاتفاقية ولتدابير مكافحة الفساد من

خلال تزويد أوساط الشركات بمعلومات أفضل عن قيمة الاتفاقية ومنافعها للمنشآت التجارية. وفي إطار هذا المشروع، أنشأ المكتب موقعاً شبكياً يؤدي دور غرفة مقاصة لتبادل ما يهم أوساط الأعمال من معلومات وموارد متعلقة بالاتفاقية.^(١)

٢٠- أمّا المشروع الثاني، المعنون "حوافز لتعزيز نزاهة الشركات وتعاونها وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، فقد أعد من أجل إنشاء نظم حوافز قانونية للأفراد والشركات لكي يُقدِّموا على الإبلاغ عن الفساد. وقام فريقان عاملان تقنيان باستعراض التشريعات الموجودة في المكسيك والهند لتبني مدى امتثالها للاتفاقية، والتّمسا إفادات مرتجعة من عامة الناس والقطاع الخاص بإجراء استقصاءين مرجعيين حول تدعيم نزاهة الشركات. واستُحدث في كلا البلدين برنامج تدريبي وتوعوي مصمم خصيصاً لهذا الغرض. كما نشر المكتب أداة مرجعية عنوانها "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: دليل مرجعي بشأن التدابير التي تتخذها الدول لتدعيم نزاهة الشركات"، وهي متاحة بالإسبانية والإنكليزية والروسية.

٢١- وأمّا المشروع الثالث، المعنون "إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز الأمانة في الاشتراء الحكومي"، فقد أعد من أجل تعزيز المعارف العالمية والحوار بين القطاعين العام والخاص بشأن تدعيم النزاهة في نظم الاشتراء العمومي. ومثلما حصل في المشروع الثاني، قام فريقان عاملان تقنيان باستعراض التشريعات الموجودة في المكسيك والهند وأجرى استقصاءين مرجعيين أفضيا إلى صوغ برنامج تدريبي وتوعوي. كما أعدّ المكتب دليل مكافحة الفساد في الاشتراء العمومي وإدارة الأموال العمومية: الممارسات الجيدة في ضمان الامتثال لأحكام المادة ٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهو متاح بالإسبانية والإنكليزية والروسية.

٢٢- وفي المؤتمر الذي عقد في موسكو في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ تحت عنوان "الممارسات المتّبعة والمسائل الرئيسية في مجال الاشتراء العمومي"، قدّم المكتب عرضاً إيضاحياً لدليل مكافحة الفساد في الاشتراء العمومي وإدارة الأموال العمومية: الممارسات الجيدة في ضمان الامتثال لأحكام المادة ٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وتولّى تنظيم المؤتمر حكومة مقاطعة موسكو والمنتدى الدولي لقادة قطاعات الأعمال.

٢٣- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، شارك المكتب في المؤتمر المعنون "العمل الجماعي: مواصلة العمل معاً على مكافحة الفساد"، الذي نظّمه المركز الدولي للعمل الجماعي، التابع لمعهد بازل للحكومة، بدعم من مبادرة سيمنز للنزاهة. وعُرضت في المؤتمر نماذج ناجحة

(١) لمزيد من المعلومات، انظر www.track.unodc.org.

للعمل الجماعي ودروس مستفادة، وقُدمت فيه مشورة عملية ومساهمات أكاديمية، كما شهد مناقشات بين نظراء حول طائفة من المسائل. وشارك في المؤتمر ما يزيد على ١٠٠ اختصاصي ممارس من أوساط الأعمال والحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني، فتقاسموا تجاربهم من أجل المساعدة على وضع جدول الأعمال الخاص بإجراءات العمل الجماعي المقبلة وتحديد دور العمل الجماعي في مكافحة الفساد.

٢٤- وفي جولة التمويل الثانية ضمن إطار مبادرة سيمنز للنزاهة، عام ٢٠١٣، مُنح المكتب تمويلًا لمشروع في كولومبيا، عنوانه: "On the level: business and government against corruption in Colombia". ويهدف المشروع إلى الحد من فرص الفساد بتعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص، وإلى تحسين ما لدى الحكومة من أطر وتشريعات لمكافحة الفساد، وإلى تكوين ثقافة نزاهة في القطاع الخاص. ومن المقرر بدء تنفيذ هذا المشروع، الذي يستغرق ثلاث سنوات، في الربع الثالث من عام ٢٠١٥.

مبادرات وأنشطة القطاع الخاص الأخرى

٢٥- قدّم خبراء من مؤسستين تابعيتين للقطاع الخاص، هما شبكة المسؤولية الاجتماعية للشركات، التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (رابطة آسيان)، ومؤسسة "The Convention on Business Integrity" النيجيرية، عرضين إيضاحيين أثناء حلقتي عمل متعددتي الجهات ذات المصلحة نظّمهما مكتب المخدّرات والجريمة، إحداهما عقدت في كوالالمبور في شباط/فبراير ٢٠١٤، والأخرى في مقر الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، بالنمسا، في حزيران/يونيه ٢٠١٤. والتقى في هاتين الحلقتين ممثلون لمنظمات مجتمع مدني وحكومات من أجل الترويج للاتفاقية ولآلياتها الاستعراضية. وناقش خبراء القطاع الخاص كيفية إشراك هذا القطاع في تنفيذ الاتفاقية ورصدها.

٢٦- وفي إطار المشروع المشترك بين رابطة المحامين الدولية ومكتب المخدّرات والجريمة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمتعلق بتعزيز فهم المحامين لصكوك وأدوات مكافحة الفساد، شارك المكتب في حلقة عمل حول مخاطر الفساد وأخطاره في سياق مهنة القانون، اشتركت في تنظيمها رابطة المحامين الدولية ومكتب المخدّرات والجريمة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وعُقدت في دبي، الإمارات العربية المتحدة، في ٦ آذار/مارس ٢٠١٤. وشارك المكتب أيضاً في حلقتي عمل مشاهيتين نُظّمتها رابطة المحامين الدولية وعُقدتا في أوغندا ورواندا في ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، على التوالي.

٢٧- وشارك المكتب في مؤتمر نظّمته مؤسسة Global Anti-Corruption and Compliance in Mining، وعقد في ٢٨ و٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤ في لندن. وهو المؤتمر الوحيد الخاص بصناعة معيّنة الذي يركّز كلياً على ما يحيط بقطاع التعدين من مسائل قانونية وامتثالية فريدة تتعلق بالفساد والرشو. والتقت في المؤتمر أبرز العقول الخبيرة في مجالي الامتثال والقانون من أجل تجميع الأفكار وإيجاد حلول لأكثر المسائل المتعلقة بالفساد في هذا القطاع إلحاحاً.

٢٨- وشارك المكتب في الملتقى الثالث بشأن مكافحة الفساد - غرب أفريقيا، الذي استضافته مجموعة CS في ١٠ و١١ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في أكرا. والتقى في هذا الحدث مستشارون قانونيون عامون ومسؤولون معنيون بالامتثال ورؤساء إدارات لمراجعة الحسابات ومسؤولون من أجهزة إنفاذ القانون ومحامون ومتخصصون في التقصي عن قضايا الاحتيال ومحققون متخصصون في الاستدلال الجنائي وممثلو منظمات غير حكومية من أجل مناقشة أحوال الفساد في المنطقة، وتحدثوا عن حلولهم المقترحة للعوائق التي يسببها الفساد في المنطقة وأجروا مضاهاة لتلك الحلول.

٢٩- وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، استضاف المكتب مع عدّة شركات مالكة لعلامات تجارية، مثل Crocs و Montblanc و Procter and Gamble و Tommy Hilfiger، حلقة عمل تدريبية بشأن مكافحة القرصنة وغسل الأموال والفساد عُقدت في بنما واستهدفت موظفي أجهزة إنفاذ القانون ومسؤولي الضرائب ومسؤولي الجمارك وأعضاء النيابة العامة في بنما والجمهورية الدومينيكية وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس.

٣٠- وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وبعد سلسلة أنشطة اضطلع بها على مدى سنة كاملة في بانكوك وكوالالمبور ومانيلا ويانغون، ميانمار، أنشئ بفضل الدور التنسيقي الذي قامت به شبكة المسؤولية الاجتماعية للشركات، التابعة لرابطة آسيان، والدعم المقدم من المكتب واتفاق الأمم المتحدة العالمي وصندوق الرخاء التابع لمكتب الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث بالملكة المتحدة، فريق عامل إقليمي معني بنزاهة قطاع الأعمال في منطقة آسيان. ويهدف هذا الفريق العامل إلى تعزيز تدابير القطاع الخاص الجماعية لمكافحة الفساد في البلدان الأعضاء في رابطة آسيان.

٣١- وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، احتفل المكتب للمرة الثانية على التوالي باليوم الوطني لمنع غسل الأموال في بنما، بالتعاون مع غرفة التجارة ورابطة المصارف. واستهدف هذا الحدث التوعوي القطاعين الخاص والعام سعياً إلى تجميع جهودهما في مكافحة غسل العائدات الإجرامية.

٣٢- وفي عام ٢٠١٤، أسهم المكتب بفصل من فصول الكتاب المعنون " *Corruzione nazionale e internazionale* " (الفساد على الصعيدين الوطني والدولي)، كان عنوانه "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: إطار لمواجهة التحديات المشتركة في تحديد حوافر لتعزيز نزاهة القطاع الخاص".

٣٣- وفي ٢٦ و٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥، استضافت غرفة التجارة والصناعة بالاتحاد الروسي، بدعم من المكتب والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، مؤتمراً بشأن تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص من أجل مكافحة الفساد. والتقى في موسكو ما يزيد على ٣٠٠ خبير من أوساط الأعمال والمؤسسات العمومية والمؤسسات الأكاديمية لكي يحددوا أهم التحديات التي يواجهها القطاعان العام والخاص في منع الفساد ومكافحته. وسوف تُعرض النتائج في حدث خاص يُنظّم أثناء الدورة السادسة لمؤتمر الدول الأطراف، التي ستعقد في سانت بطرسبرغ، الاتحاد الروسي.

٣٤- وقدم المكتب عرضاً لوجهات نظر بشأن أهم الاتجاهات الدولية التي تحدد شكل العمل المتعلق بنزاهة قطاع الأعمال، أثناء حلقة العمل الإقليمية المعنية بنزاهة قطاع الأعمال التي عُقدت في برلين من ٢٤ إلى ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥. وتولّى تنظيم الحلقة برنامج النزاهة في قطاع الأعمال، التابع لمؤسسة الشفافية الدولية. كما قدم المكتب عرضاً إيضاحياً عنوانه "Anti-corruption, business ethics, innovations and partnerships: a government perspective" (مكافحة الفساد، وأخلاقيات قطاع الأعمال، والابتكارات والشراكات: منظور حكومي) أثناء الاجتماع السنوي للمؤتمر العالمي المعني بالامتثال في قطاع التكنولوجيا الطبية، الذي عقد في أثينا من ١٩ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠١٥. وهذا المؤتمر هو أكبر المبادرات التي تركز على مسائل الامتثال العالمي التي تواجه صناعة الأجهزة الطبية ووسائل التشخيص.

٣٥- وعلى امتداد عام ٢٠١٤، شارك المكتب في سلسلة حلقات عمل نظمتها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومؤسسة Bertelsmann Stiftung حول منظورات وآفاق التعاون المتعدد الجهات المعنية. وناقشت الحلقات كيفية إيجاد البُنى والعمليات والجهات الفاعلة المناسبة لإنجاح ذلك التعاون.

٣٦- وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، اشترك المكتب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تسهيل عقد حلقة عمل في هندوراس بشأن الفساد والقطاع الخاص، شهدت توقيع منظمي المشاريع الهندوراسيين ورئيس جمهورية هندوراس على ميثاق خاص بالنزاهة. ويتضمن الميثاق، ضمن جملة أمور أخرى، وعداً بالترويج لثقافة أخلاقية في شركات القطاع الخاص، وتعزيز الضوابط الداخلية لمنع الفساد وكشفه، وبدعم خلق ثقافة إبلاغ عن الفساد، ومنع تضارب المصالح.

٣٧- وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠١٥، شارك المكتب في الاجتماع الثاني للفريق العامل الإقليمي المعني بنزاهة قطاع الأعمال في المنطقة آسيان، الذي عقد في بالي، إندونيسيا. وكان الهدف من الاجتماع تمهيد السبيل أمام تعاون إقليمي ذي صبغة رسمية واستحداث استراتيجية مشتركة لمكافحة الفساد في أوساط الأعمال في تلك المنطقة. وناقش الفريق العامل العناصر الأساسية لإطار إقليمي للقطاع الخاص من أجل اتخاذ تدابير جماعية، كما ناقش الإجراءات ذات الأولوية للفريق العامل.

٣٨- ومنذ أيار/مايو ٢٠١٥، وضمن إطار مشروع الأمم المتحدة الإقليمي للمحيط الهادئ المعني بمكافحة الفساد ومنظمة جزر المحيط الهادئ المعنية بالقطاع الخاص ("بييسو") يعمل المكتب في تعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز الوعي بجهود مكافحة الفساد في القطاع الخاص، وكذلك على تمكين المشروع من مراعاة شواغل ممثلي القطاع الخاص الذين قد يواجهون الفساد. وعُقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٥ أول حلقة عمل بشأن القطاع الخاص بالتعاون مع المنظمة المحلية في تونغغا المنضوية في عضوية "بييسو". وكانت حلقة العمل هذه أول حدث مكن رجال الأعمال المحليين من التعرف على ما هو متاح لهم في تونغغا من سبل للإبلاغ عن الفساد.

٣٩- وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، شارك المكتب في حلقة عمل عقدت في بنما بشأن حماية الممتلكات الفكرية، من أجل إبراز الصلات بين الفساد والاتجار بالسلع المقلدة وجماعات الجريمة المنظمة. وتولّى تنظيم الحلقة المركز المعني بدراسة تطور الاتصالات وتيسر الوصول إلى مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية، واستهدفت الحلقة أعضاء النيابة العامة والقضاة وموظفي أجهزة إنفاذ القانون والمحامون الأفراد المتخصصون في هذا الميدان.

٤٠- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، شارك المكتب في الاجتماع الثالث للفريق العامل المعني بنزاهة قطاع الأعمال في منطقة آسيان، الذي عُقد في ماليزيا. وقدّم المكتب عرضاً إيضاحياً عن الممارسات الجيدة في إنشاء برنامج فعّال لتعزيز الأخلاق والامتثال لأحكام مكافحة الفساد. وعلى امتداد عام ٢٠١٥، واصل المكتب دعم الفريق العامل في صوغ استراتيجية مشتركة بشأن الامتثال لمبادئ النزاهة وإنشاء نظام لإصدار الشهادات لأعضائه. ويتوقع أن يُستهل تشغيل النظام في أوائل عام ٢٠١٦.

٤١- وأثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، نفّذ المكتب جَوْلِيّ مَنَح صغيرة لمنظمات المجتمع المدني الأفريقية. وكان الهدف من هذه المَنَح تشجيع انخراط تلك المنظمات مع القطاع الخاص من أجل زيادة الوعي بالاتفاقية وبآلياتها الاستعراضية. وقدّم إلى تلك المنظمات ما

مجموعة ١٦ منحة، لا يتجاوز مقدار كل منها ٥ ٠٠٠ دولار، من أجل تنفيذ مجموعة مشاريع ابتكارية تستهدف المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الصعيد المحلي. وقد ركزت المشاريع على تقييم قوانين مكافحة الفساد الوطنية، وإجراء دراسات تشاركية بشأن مدى توافق القوانين الوطنية مع أحكام الاتفاقية المتعلقة بالقطاع الخاص، وتحسين المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاعات معينة وطلبة كليات إدارة الأعمال بأهمية الاتفاقية، واستحداث مدونات قواعد سلوك للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على صعيد القطاعات أو الشركات، وحشد التأييد لاعتماد قوانين جديدة، وتنظيم حملات إعلامية، وتكوين تحالفات محلية لمكافحة الفساد واستحداث مبادرات أخرى في هذا المجال.